مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة العاشرة – العدد 24 – أكتوبر 2026م

تصدر عن

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

تاريخ استـــلام الدراسـة	تاريـخ القبـول	تاريـخ النشـــر
12 أكتوبر 2026م	7 نوفمبر 2026م	23 نوفمبر 2026

الدبلوماسية الدفاعية والعلاقات التركية-الخليجية في إقليم مضطرب

د. عربـــــي بومديـــــن

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي في الشلف

مستخلص

تنامى التعـــاون الدفاعي بين تركيـــا ودول الخليج، ولم يقتصر هذا التعـــاون على صفقات الـــسلاح، بل يُلاحَظ وجـــود إستراتيجية قائمة علـــى توطين التقنيـــة، والتدريب، والدفاع المشترك الذي جسّـــدته اتفاقية مكة للدفاع المـــشترك في 2026م، وهو ما يشير إلى أن الوجود العسكري والدبلوماسية الدفاعية التركية في الخليج يشكّلان مكوّنًا أصيلًا في الهندسة الأمنية الإقليمية، وليســـا مجرد ظاهرة مؤقتة فرضتها أزمات عابرة. تُلقي هذه الدراسة الضوء على تأثير الدبلوماســـية الدفاعية في العلاقات التركية-الخليجية، بما في ذلك الأثر في بنية الأمن الإقليمي، وذلك في ظل تراجع النفوذ الأمريكي، وصعود تأثير القوى المتوســـطة، والتطلعات العالمية للتوجه نحو عالم متعدد الأقطاب، وذلك من منظور الواقعية الجديدة، ومن ثم سوف تتناول الدراسة محددات التعاون التركي-الخليجي على المستوى الدفاعي، ومظاهره، والأثر في العلاقات المتبادلة وبنية الأمن الإقليمي، وأخيرًا تحديات التعاون الدفاعي وإشكالياته.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماســـية الدفاعية، تركيا، دول الخليج، المملكة العربية السعودية، الأمن الإقليمي.

مقدمة

ارتبطت دراســة هياكل الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي بقيــد معرفي يتمثل في الميل إلى اعتبار النظام الإقليمي نتاجًا خارجيًّا لإستراتيجيات القوى العظمى، بدلًا من كونه واقعًا مُشكَّلًا من الداخل. فلقد صاغت نماذج العلاقات الدولية التقليدية، لا ســيما الواقعية الكلاســيكية والواقعية البنيوية، مفهوم الأمن من منظور الحتمية النظامية، حيث نظرت إلى القوى الصغيرة والمتوســطة باعتبارها مجرد مُتلقٍّ سلبيٍّ لضمانات أَمنية توفرها أطراف ضامنة خارجية. ويُعلي هذا التوجه المعرفي من شــأن التسلسل الهرمي البنيوي على حســاب الفاعلية المحلية، مختزلًا الديناميكيات الإقليمية المعقدة في وظائف جامدة تابعة لمنطق توازن القوى العالمي.

إنّ استيعاب التحول المعاصر في أمن الخليج يتطلب تحولًا معرفيًّا جوهريًّا، فبدلًا من تصور الأمن بوصفه حالة ثنائية مطلقة تفرضها طبيعة توزيع القوى في النظام الدولي، تُعيد هذه الدراســة تفسير الأمن باعتباره عملية ديناميكية ومُشكَّلة اجتماعيًّا، تنطوي على إدارة المخاطر، والتكيف الوظيفي، والاســتقلال الإستراتيجي. ومن خلال الجمع بين الواقعية النيوكلاسيكية ومفاهيم «التحوط الإستراتيجي» و«التعاون الانتقائي»، ينتقل المنظور التحليلي من التساؤل حول «مَن يضمن الأمن؟» إلى فحص كيفية تفعيل المعرفة الأَمنية والاســتقلال الإستراتيجي والردع من قبل الفاعلين الإقليميين الذين يتحركون في بيئة تتجه بشكل متزايد نحو تعددية الأقطاب.

في ظِلّ هذا المشهد المعرفي المُعاد تشــكيله، تبرز تركيا بوصفها ركيزةً تحليليةً لا غنى عنها ومحركًا رئيســيًّا لبناء نظام إقليمي يتجاوز حقبة الهيمنة الأحادية في المنطقــة. فمن خلال تبنّي عقيدة «الاســتقلال الإستراتيجي» والاعتماد على مجمع صناعي دفاعــي محلي يزداد نضجًا وتطورًا، تُقدِّم أنقرة بديلًا مقنعًا لأُطر الأمن التقليدية القائمة على منطق «الربح والخسارة الصفرية». ولا تقتصر الدبلوماسية الدفاعية التركية على توريد العتاد العسكري فحسب، بل تعمل عاملًا موازنًا، مما يتيح لدول الخليج الموازنة بين الضرورات العاجلة للردع متعدد المجالات وبين السعي طويل الأمد نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي الســيادي. وعبر الجمع بين آليات مرنة لنقل التكنولوجيا ونماذج للإنتاج المشترك وبين ســجلّ حافل بالمرونة التشــغيلية، تتحول تركيا من مجرد مُصدِّر للأســلحة التقليدية إلى شريك إستراتيجي في صياغة هندسة الأمن الخليجي. وعليه، فإنّ دراسة الدور التركي تُوفِّــر منظورًا تجريبيًّا حيويًّــا لفَهْم كيفية تداخُل عوامل مثــل اصطفاف القوى المتوســطة، والتعاون الوظيفي، والتحوط الإستراتيجي، في إعادة تشكيل توازن الأمن الأوسع في منطقة الشرق الأوسط.

تفترض الدراســة أن أمن تركيا أصبــح أكثر ارتباطاً بأمن دول الخليــج والعكس صحيح، وأن التعاون الدفاعي لم يعُد يقتصر على صفقات السلاح ليأخذ بعداً أكثر تعاوناً في مجال التصنيع المشترك، فضلاً عن التعاون في إطار جماعي بغيةَ تحقيق الردع. وفي هذا السياق توظف الدراسة مفهــوم مجمع الأمن الإقليمي لفهــم عوامل التعاون الدفاعي التركي-الخليجي على المســتوى

الدفاعي، إذ إن الدبلوماســية الدفاعية المتنامية ترتبط بالواقع المعقد الذي تشابكت فيه الدوار الأمنية الخليجية–التركية، ومن ثم لم تعد العلاقات العسكرية تقتصر على صفقات السلاح التقليدية، بل تحوَّلت إلى إعادة تشكيل لجغرافية التحالفات وردع المخاطر، وأصبح هناك ارتباط وثيق، بحيث لم يعد من الممكن فصل أمن الخليج عن أمن تركيا، وذلك في ظل مواجهة تهديدات أمنية مشتركة كتدخلات إيران ونزعة إسرائيل التعديلية، في ظل تراجع مظلة الحماية الأمريكية ووجود فراغ استلزم على القوى الإقليمية الرئيســية معالجته، وتحقيق توازن في مواجهة القوى المنافسة.

أولاً: العوامل المؤثرة في التعاون الدفاعي التركي-الخليجي

تُعتبَر الدبلوماسية الدفاعية من الأدوات الأساسية التي تعتمدها الدول لتعزيز أمنها واستقرارها. تتضمَّن هذه الدبلوماســية مجموعة واسعة من الأنشــطة التي تختلف من دولة لأخرى، حيث تتأثر بعديد من العوامل مثل القدرات العسكرية، والطموحات الإستراتيجية، والوضع الأمني، والعلاقات مع الدول المجاورة. وبالتالي لم تعُد وظائف وأدوار القوات المســلحة محدّدة تقليديًّا بالضرورة الوظيفية لاســتخدام القوة أو التهديد باستخدامها، سواء لأغراض الدفاع أو الردع أو الإكراه أو التدخل. وفي العقود الأخيرة أصبحت القوات المســلحة أداةً مهمة لتحقيق السياســة الخارجية والأَمنية للدول، وأصبح التعاون الدفاعي وســيلةً لبنــاء علاقات تعاونية مع الدول الصديقة والعدوّة في الآن نفسه[1].

تتأثر الدبلوماسية الدفاعية التركية–الخليجية بعدة عوامل، مِن أبرزها:

1. تجاوز الخلافات ومَأْسَسة العلاقات المتبادلة

بدأ المسار المؤسسي للعلاقات بين تركيا ومجلس التعاون الخليجي مع إبرام «الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي» بالبحرين في مايو 2005م، وارتقــى هذا التفاعل مع دول مجلس التعاون الخليجي إلى بُعدٍ إستراتيجي وشــامل مع توقيع مذكرة التفاهم في جدة (سبتمبر 2008م) لإنشاء «آلية الحوار الإستراتــيجي». وقد انبثق عن هذه الآلية عقد خمســة اجتماعات وزارية رفيعة المســتوى بين عامي 2008م و2016م (في جدة، وإســطنبول، والكويت، والريــاض)، تُوِّجَت بإطلاق وتمديد «خطة العمل المشتركة» وتفعيل 11 لجنة فرعية متخصصة في مجالات حيوية كالاقتصاد، والطاقة، والتجارة، والبيئة، مما رسّخ البنية التحتية الدبلوماسية للتكامل التركي–الخليجي في شتى المجالات، بما في ذلك البعد الأمني والعســكري الذي يُعَــدّ حاجة مُلِحّة في ظل الفكر الإستراتيجي الخليجي[2].

أحدثت أزمة العلاقات الخليجية–القطرية شــرخًا في علاقات تركيا مع بقية دول الخليج، لكن ســرعان ما تُجُووِزَ الخلافُ وتمكَّن الجانبان من اســتعادة زخم العلاقات بعد إعلان العلا[3] في 2021م، فعلى ســبيل المثال في مارس 2024م وُقِّعَت اتفاقية تجارة حرة بين تركيا ودول الخليج،

في حين شهدت العلاقات السياسية تقدمًا أيضًا من خلال الحوارات الإستراتيجية المنتظمة بين الجانبين، حيث استضافت قطر الجولة السادسة من هذه الحوارات في يوليو 2024م[4].
في 2 يوليو 2024م زار وزير الدفاع السعودي، الأمير خالد بن سلمان، تركيا، والتقى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بحضور وزير الدفاع التركي يشار غولر. كما أجرى الرئيس التركي جولة خليجية شملت ثلاث دول: الكويت وقطر وسلطنة عُمان، في الفترة من 21 إلى 23 أكتوبر 2025م، وذلك برفقة وفد ضمّ عددًا كبيرًا من الوزراء والمسؤولين والصحفيين. وقد شارك خلال الزيارة في أنشطة تهدف إلى تعزيز علاقات تركيا بدول الخليج، لا سيما في مجالات مثل الصناعات الدفاعية والطاقة. ويشير توقيع 24 اتفاقية للتعاون والشراكة خلال تلك الزيارة إلى أن العلاقات بين الجانبين تتطور لتصبح شراكة أقوى على المستويات كافةً[5].

2. تطلعات تركيا لتعزيز النفوذ الإقليمي والاستثمار الدفاعي

لم يكُن من الممكن أن تلعب الدبلوماسية الدفاعية دورًا في السياسة الخارجية التركية، لولا التحسينات في القطاع الدفاعي الداخلي والتغيرات في إستراتيجيات الأمن القومي التي اعتمدها القادة الأتراك[6]، منذ تبنّي «سياسة صناعة الدفاع الوطنية» عام 1985م، التي تحوّلت معها تركيا من الاعتماد الكامل على استيراد السلاح إلى مجتمع صناعي دفاعي متطور، مما قلل وارداتها من الأسلحة بنسبة 55,5%، وصولًا إلى تبوُّؤ المركز السادس عشر عالميًا بين مُصدِّري الأسلحة في 2021م، وهو ما تُظهِره زيادة عدد الشركات المحلية في هذا المجال من 56 إلى 1500 شركة، وارتفاع صادراتها إلى أكثر من 3 مليارات دولار خلال السنوات الماضية[7].
توزعت صادرات السلاح التركية عبر سبعة قطاعات، وفقًا لتقارير رابطة مصنّعي الدفاع والطيران التركية، شملت الأنظمة البرية والبحرية والجوية، وصادرات الأسلحة والذخيرة والمعدات الأمنية. وجذبت الطائرات التركية دون طيار الانتباه بصورة لافتة، بعدما أصبحت سلاحًا مؤثرًا في نتائج الصراعات العسكرية في دول مثل ليبيا وأذربيجان وأوكرانيا وسوريا، وبفضل هذه النجاحات وقّعت تركيا عقود تصدير مع نحو ثلاثين دولة، محققةً إيرادات كبيرة قُدِّرَت بـ700 مليون دولار من إجمالي مبيعات الأسلحة التركية البالغ 2,3 مليار دولار لعام 2022م[8].
ولا تُعتبَر صادرات تركيا الدفاعية إلى دول الخليج مجرد نشاط تجاري، بل هي جزء من إستراتيجية أنقرة لتصبح فاعلًا دائمًا في منظومة الأمن الإقليمي[9]. وتُجسّد مبيعات الطائرات المسيَّرة، ومبادرات الإنتاج المشترك، ونقل التكنولوجيا، البُعد العملي للدبلوماسية الدفاعية. وهذا يُظهر أن مساهمة تركيا في أمن الخليج قائمة على بناء القدرات، والإسهام في وضع المعايير، ودعم التنوع الإستراتيجي[10].

الجدول رقم 1: أوجه بناء الدبلوماسية الدفاعية

1	الاتصالات الثنائية ومتعددة الأطراف بين كبار مسؤولي الدفاع العسكريين والمدنيين
2	تعيين ملحق الدفاع أو الملحق العسكري في الدول الأجنبية
3	اتفاقيات التعاون الدفاعي الثنائية
4	تدريب أفراد الدفاع العسكريين والمدنيين الأجانب
5	تقديم الخبرة والمشورة بشأن الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة وإدارة الدفاع والمجالات الفنية العسكرية
6	الاتصالات والمبادلات بين مختلف الأفراد والوحدات العسكرية وزيارة السفن
7	تعيين أفراد عسكريين أو مدنيين في وزارات الدفاع أو القوات المسلحة للدول الشريكة
8	نشر فِرَق التدريب
9	توفير المعدّات العسكرية وغيرها للدول الشريكة
10	المناورات العسكرية ثنائية أو متعددة الأطراف لأغراض التدريب

Source: Amina Mostefa Della, Turkey's Defense Diplomacy Ibid, p509.

3. الاتجاهات الخليجية للاستقلال وتنويع الشراكات الدفاعية

تشير بيانات معهد ستوكهولم للفترة ما بين عامَي 2000م و2025م إلى أن منطقة الخليج ظلَّت سوقًا رئيسية لواردات الأسلحة التقليدية، حيث سجّلت المملكة العربية السعودية أعلى حجم تراكمي للواردات (40,237 مليون وحدة TIV)[11]، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة (25,560 مليون وحدة TIV) ثم قطر (16,183 مليون وحدة TIV). ورغم تفاوت مستويات الاستيراد بمرور الوقت، فقد ظلَّت دول الخليج تعتمد بشكل كبير ومستمرّ على المورِّدين الخارجيين لتلبية احتياجاتها من المعدّات الدفاعية الرئيسية[12].

وفي هذا السياق، أصبحت منتجات الصناعات الدفاعية التركية المصنَّعة محليًّا، لا سيما الطائرات المسيَّرة وأنظمة الحرب الإلكترونية والمنصات المدرعة، خيارًا إستراتيجيًّا جذابًا لدول مثل قطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان. ورغم أن تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) لأفضل 100 دولة لا يُفصّل كميًّا حصة دول الخليج في صادرات الأسلحة التركية على أساس كل دولة على حدة، فإنّ كون الصادرات المصدر الرئيسي لنمو الإيرادات يُشير إلى الأهمية المتزايدة لسوق الخليج بالنسبة إلى تركيا.

يُظهِر التحـــول الملحوظ في السياســـات الدفاعية لدول الخليج خلال الســـنوات الأخيرة أن الأمـــن الإقليمي لا يمكن الحفاظ عليه بالاعتماد على جهـــة خارجية واحدة. وكما يؤكد إربوغا، فإنّ الدول الأعضاء فـــي مجلس التعاون الخليجي تُعيد هيكلة سياســـاتها الدفاعية من خلال التنويع والتوطين والتحالفات المرنة، لا ســـيما في ظل حالة عدم اليقين بشـــأن دور الولايات المتحدة بوصفها ضامنًا للأمن الإقليمي. ووفقًا لإربوغا، تتجه دول الخليج نحو نهج أمني متعدد المستويات في مجال الدفاع، لا يهدف فقط إلى زيادة القدرات العسكرية، بل أيضًا إلى تعزيز استقلاليتها الإستراتيجية[13].

في هذا الســـياق تظهر أهمية تركيا بوصفها شـــريكًا دفاعيًّا لدول الخليج، في ظل توجهها نحو تنويع الشراكات الأَمنية والدفاعية وتحوُّطها الإســـتراتيجي، دون التخلي عن المظلة الأمنية الغربية –وفي مقدمتها الولايات المتحدة– التي تظل المورد الأمني الأساســـي للمنطقة، حيث تأتي الشراكات الناشئة (كالدبلوماسية الدفاعية التركية) لتكملة هذه الترتيبات، لا لتحلّ بديلًا عنها.

وعند تقييم هذا التوجه من منظور نظرية المجتمعات الأمنية، يتضح أن دول الخليج تســـعى إلى ضمان أمنها، ليس فقط من خلال الردع العســـكري ضد التهديـــدات الخارجية، بل أيضًا عبر إنشاء شـــبكات أَمنية جديدة قائمة على تصورات متشابهة للتهديدات ومصالح مشتركة. وتلعب الدبلوماسية الدفاعية التركية دورًا وسيطًا فعّالًا في تشكيل هذه الشبكات، مما يرسّخ مكانتها باعتبارها فاعلًا مُكمِّلًا ومُوازِنًا في الأمن الخليجي[14].

4. اضطراب البيئة الإقليمية

مثَّلَت أحداث السابع من أكتوبر والحرب في غزة وما تلاها من تداعيات إقليمية دافعًا إستراتيجيًّا ومؤثرًا محوريًّا في مســـار التعـــاون الدفاعي التركي–الخليجي، فمن ناحية الدوافع، كشـــفت الحرب وتداعياتها عن كلفة الاعتماد الحصـــري على المظلة الأَمنية الغربية التقليدية، إذ حَفّز الانحياز الأمريكي عواصم الخليج على تسريع إستراتيجية «التنويع والتحوط الإستراتيجي» وسد الفجوات التسليحية عبر الاعتماد على التقنيات الدفاعية التركية المُجرَّبة ميدانيًّا.

كما قاد نهج إيران التوســـعي من جانب، والانخراط العسكري الإسرائيلي المباشر وتوسع نطاق المواجهة مـــع الفاعلين الإقليميين في المنطقـــة من جانبٍ آخر، إلى تقريـــب وجهات النظر التركية–الخليجية بشـــأن مهددات الأمن الإقليمي، وتغذية الشـــعور بالحاجة المتبادلة لبناء جبهة ردع متوازنـــة كفيلة بالحد من تداعيات هذا التصعيد الإســـرائيلي ومنع انفراد أي طرف بإعادة تشـــكيل أمن المنطقة، الأمـــر الذي دفع بالتعاون الدفاعي من مجرد صفقات تســـليح ثنائية إلى مسار يتجه نحو التنسيق البحري والأمني، والتصنيع المشترك، ومَأْسَسة التفاهمات الإستراتيجية المتبادلة[15].

كما تُظهِـر التطورات الأخيرة الناجمة عن التصعيد الإقليمـي والمواجهة الأمريكية-الإيرانية تحولًا مفصليًّا في حسابات الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي، إذ لم تعُد الضمانات الأمنية الأمريكية التقليدية كافية لسـد الفجوة الأمنية ومواجهـة التهديدات الهجينة، وفي هذا السياق، فرضت الدبلوماسية الدفاعية التركية نفسها باعتبارها شريكًا إستراتيجيًّا وبديلًا موثوقًا به قادرًا على تلبية الحاجة الأَمنية الخليجية، مسـتفيدة من قاعدة صناعية عسكرية ذاتية ومستقلة تضمّ آلاف الشركات المتخصصة.

5. الفراغ الأمني في ظل تراجع الضمانات الأمنية الأمريكية

أدى تحوّل التركيز الإستراتيجي الأمريكي نحو شرق آسيا لمُحاصرة الصين وتراجع دور الولايات المتحدة بوصفها ضامنًـا أمنيًّا في المنطقة، إلى خلق فراغ أمنـي متعدد الأقطاب في منطقة الخليج. وقد أتاح هذا الوضع فرصة جديدة لجهات فاعلة مثل الصين وروسيا والهند، فضلًا عن تركيا، لبناء سياسـات هيكلية تتيح لها تموضعًا إستراتيجيًّا وجيوبوليتيكيًّا في المنطقة. فعلى مدى العقد الماضي، برزت تركيا بوصفها إحدى أبـرز الجهات الفاعلة في هذه البيئة الجديدة خلال السـنوات الأخيرة، بفضل تزايد مشـاركتها وحضورها العسـكري وقدراتها في مجال التعاون الدفاعي في أمن الخليج[16].

ومن جانبها سعت دول الخليج إلى تنويع شـركائها الأمنيين في الفراغ الذي خلَّفه الانسحاب الإسـتراتيجي للولايات المتحدة من المنطقـة[17]، وبالتالي لا يُنظَر إلى التعاون العسـكري، ومبيعات الأسـلحة، والإنتاج المشترك، والأنشـطة التدريبية، على أنها مجرد نقل للقدرات التقنية، بل أيضًا آليات لبناء الثقة، والتقارب الإسـتراتيجي، والتفاعل المؤسسي والاستقلال وتنويع الشـراكات. وبهذا المعنى، فـإنّ علاقات تركيا مع دول الخليـج، القائمة على صناعة الدفاع، تستهدف بناء نماذج من التحالفات التقليدية، وتدشين شراكات أمنية مرنة ومتكاملة، وهو ما يتطلبه الواقع الدولي والتحول الظاهر في هيكل القوة العالمي.

ثانيًا: مظاهر التعاون الدفاعي التركي-الخليجي

يمكن توضيح أبرز مظاهر الدبلوماسـية التركية في منطقة الخليج العربي من خلال العناصر الآتية:

1. نمو التعاون الدفاعي

هيأت الشراكة الإستراتيجية المتنامية بين تركيا ودول الخليج -إلى جانب مساعي دول الخليج لتنويع شـراكاتها الأَمنية وتعزيز صناعاتها الدفاعية المحلية- ظروفًا مواتية لتعميق التعاون في المجال الصناعي الدفاعي، خصوصًا أنّ هذا التحول يتماشى بشكل مباشر مع الاحتياجات الأَمنية لدول الخليج وسعيها لتنويع مصادر مشترياتها من الأسلحة وتعزيز التعاون العسكري.

في سياق ذلك، أبرمت تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي عدة اتفاقيات في مجال الصناعات الدفاعيـــة، كما رفعت بشكل ملحـــوظ حجم صادراتهـــا الدفاعية إلى دول الخليـــج العربية، حيث جاءت كل من الإمارات والســـعودية في المرتبتين الثانية والثالثة على قائمة مستوردي الصادرات الدفاعية التركية، إذ استحوذت كل منهما على حصة تبلغ نحو 20% من إجمالي هذه الصادرات.

كما تُظهِر البيانات التحليلية التي نشـــرتها مجلة «Forbes» أن السعودية والإمارات قد أعادتا توجيه بوصلتهما التســـليحية نحو أنقـــرة من خلال الاهتمام بالطائـــرات دون طيار التركية[18] (بإصداراتها المتنوعة: TB2, Akıncı, Anka-S, Aksungur) بعدما كانتا قد اتجهتا سابقًا نحو المســـيَّرات الصينية نتيجة القيود الأمريكية. **وبينما تُبدي دول مجلس التعاون الخليجي طلبًا قويًّا على المنتجات الدفاعية التركية، فإنّ هذا الطلب قد أسَّس العلاقات على اقتصاد سياسي إستراتيجي جديد[19]، إذ يرسّخ استخدامُ أربع من دول مجلس التعاون الخليجي الست طائرات دون طيار تركية الصنع، لا ســـيما منظومات بيرقـــدار TB-2، علاقةَ اعتماد متبادل اقتصادي-عسكري-تكنولوجي طويلةَ الأمد بين تركيا ودول الخليج[20].**

علاوة على ذلك تسارعت وتيرة العقود الدفاعية للأنظمة المضادة للمسيَّرات (مثل منظومات Korkut وTolga) وإبرام بروتوكولات التعاون العســـكري، فعلى ســـبيل المثال عملت الكويت على توقيع بروتوكول تعاون عســـكري-تقني بيـــن وزير الدفاع الكويتي ورئاســـة الصناعات الدفاعية التركية (مايو 2026م). كما ازداد الاهتمام الســـعودي والقطري بالمنظومات التركية المخصصة لمكافحة المســـيَّرات مثل نظام مدفعيـــة الميدان المضـــاد للطائرات «Korkut 25/100» من شركة «ASELSAN»، في حين تصبح قطر أول مستورد لمنظومة الدفاع الجوي قصير المدى حديثة التطوير «TolgaShorad»[21].

2. التصنيع العسكري المشترك

بحسب تحليل غريمبل (Grimble)، فقد خلقت قدرة تركيا الإنتاجية والتصديرية في مجالات الطائرات المســـيَّرة المســـلحة، والمركبات البرية المدرعة، وأنظمة الأسلحة المختلفة، طلبًا كبيرًا في دول الخليج، لا ســـيما قطر. ولا يقتصر هذا الطلب على شـــراء الأسلحة فحسب، بل يشمل أيضًا الإنتاج المشترك، ونقل التكنولوجيا، والاستثمارات في الصناعات الدفاعية. وفي هذا السياق، تكتسب الدبلوماســـية الدفاعية التركية طابعًا هيكليًّا يتماشى مع أهداف تطوير القدرات العسكرية طويلة الأجل لدول الخليج بعيدًا عن التعاون الدفاعي الظرفي[22].

وهكذا تزايد اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي بتطوير العلاقات الدفاعية والعســـكرية مع تركيـــا في الفترة ما بين عامَـــي 2011م و2016م. وقد بدا التعاون بينهمـــا في مجال الصناعات الدفاعية علـــى وجه الخصوص تكامليًّا، إذ جمع بين القـــدرات المتنامية للصناعات الدفاعية

التركية المحلية وبين الميزانيات الدفاعية الضخمة لدول الخليج ورغبتها في استيراد الأسلحة والأنظمة الدفاعية.

بناءً على ذلك، انتقل التعاون الدفاعي التركي-الخليجي من مجرد استيراد السلاح والمنصات الجاهزة إلى مرحلة «التصنيع المشترك وتوطين التكنولوجيا الدفاعية»، لا سيما في مجالات الأنظمة غير المأهولة (المسيَّرات) والمنظومات البحرية والإلكترونيات العسكرية. وقد جاء هذا التعاون بفضل صيغ «الإنتاج المشترك ونقل التكنولوجيا»[23].

ويأتي هذا التعاون في إطار تلبية تطلعات الرؤى الوطنية التنموية (مثل رؤية السعودية 2030 ورؤى دول المجلس) لبناء قدرات دفاعية ذاتية وتأسيس سلاســل إمداد محلية مســتدامة، وقد كانت أبرز الخطوات في هذا الصدد إبرام المملكة في يوليو 2023م عقود الاســتحواذ على الطائرات القتالية المســيَّرة من طــراز «بيرقدار أقينجي» (Bayraktar Akıncı) مع شــركة «بايكار» (Baykar).

وتكتســب هذه الصفقة -التي صُنِّفَت أكبر عقد لتصدير الصناعــات الدفاعية والجوية في تاريخ تركيا- أهميتها الإســتراتيجية من كونها لم تقف عند حدود نموذج «البائع والمشتري» التقليدي، بل تعدَّته لتشــمل أبعــادًا هيكلية تقوم على الإنتاج المشــترك، ونقل التكنولوجيا، والخدمات اللوجســتية والتدريبية. وتُعبّر هذه الخطوة عن تلاقي أهداف «رؤية الســعودية 2030» لتوطين الصناعات العســكرية مع الإســتراتيجية التركية الراميــة إلى تقديم حلول دفاعية مستقلة ومرنة، مما رســخ مكانة أنقرة باعتبارها شريكًا دفاعيًّا إقليميًّا موثوقًا به وقادرًا على الاستجابة الحيوية لاحتياجات الأمن الخليجي[24].

الجدول (2) مظاهر التعاون الدفاعي وتوطين الصناعات العسكرية

مجال التعاون/ القطاع	المظهر الإستراتيجي للتوطين والتعاون	أبرز المشاريع ونموذج الشراكة
مجال الطائرات المسيَّرة	توطين نقل تقنيات التصنيع والتجميع المحلي. نقل البرمجيات وحقوق الصيانة والتدريب.	اتفاقية شركة «**Baykar**» مع وزارة الدفاع السعودية والشركة السعودية للصناعات العسكرية (**SAMI**) لتوطين إنتاج مسيَّرات (Bayraktar AKINCI). توريد وتحديث مسيَّرات «TB2 Bayraktar» لدول المجلس (الإمارات، وقطر، والكويت).

المجال البحري والصناعات البحرية	بناء وتطوير القِطع البحرية والفرقاطات بحسب المواصفات الخليجية. التصنيع المشترك للزوارق السريعة والأنظمة البحرية ذاتية التحكم.	مشروع السفن الحربية والفرقاطات ضمن المبادرات البحرية الوطنية (**MILGEM**). تزويد القوات البحرية الخليجية بزوارق دورية وسفن إنزال متطورة وتوفير خدمات الصيانة والإشراف الفني محليًا.
الأنظمة الإلكترونية والرادارات	توطين صناعة الأنظمة الدفاعية الإلكترونية، وأجهزة الاتصال، والرادارات المشفرة. إدماج التقنيات التركية مع المنظومات الخليجية القائمة.	الشراكات بين شركة «**ASEL-SAN**» والشركات الخليجية الوطنية لنقل تقنيات الاتصال العسكري والأنظمة الكهروضوئية وأنظمة الحرب الإلكترونية.
الذخائر الموجهة والتقنيات العسكرية	التطوير المشترك لنظم الذخائر الذكية والموجهة بدقة. إقامة خطوط إنتاج للذخائر وسلاسل الإمداد داخل دول المنطقة.	التعاون مع شركة «**ROKETSAN**» **التركية** لنقل تكنولوجيا الذخائر الموجهة بالليزر والأنظمة الصاروخية وتجميعها محليًا.
المأْسَسة والتأهيل الفني	إنشاء لجان عسكرية وإستراتيجية مشتركة دائمة. نقل المعرفة الفنية وتأهيل الكوادر البشرية الوطنية.	انعقاد اجتماعات اللجان العسكرية المشتركة بانتظام، وبرامج التدريب الفني والإستراتيجي بين هيئات الأركان والكليات العسكرية.

Source: International Institute for Iranian Studies, Strategic Dimensions of Saudi–Turkish Military Cooperation, (06 Jan 2025م), Accessed 10 Oct 2026م, https://tinyurl.com/2yxwkfnw

3. التحالفات الدفاعية المشتركة

لا تقتصر الدبلوماسية الدفاعية على كونها علاقة تبادلية فحسب، بل إنها، كما ذكر دونيلي وليفاجي، بمثابة «مفتاح» لشراكات طويلة الأمد، إذ يُمكّن تصدير الأنظمة المتطورة، مثل الطائرات المسيَّرة والمنصات البحرية، إلى جانب التدريب العسكري والصيانة والإصلاح

والمناورات المشتركة، تركيا من الاندماج في الأمن الإقليمي على المستوى المؤسسي. ويُسهِم هذا في تحوّل تركيا من فاعل «جديد» في منطقة الخليج إلى جهة فاعلة أمنية راسخة[25].
فمِن خلال منصات الدفاع التي تصدرها، تُسهِم تركيا بفاعلية في صياغة بنية الأمن الإقليمي بما يتماشى مع مصالحها ومصالح شركائها الإستراتيجيين. وقد منحت هذه الدبلوماسية تركيا دور «القوة الموازنة» والفاعل الشريك، إذ اســتُخدِمَت القوة الدفاعية والتقنيات العسكرية ورقةً لبناء الثقة ومَأْسَسة الأمن الإقليمي.
تظهــر تجليات هذا التعــاون في النماذج الأمنية الناشــئة على غرار «حلــف مكة الدفاعي» والأُطُر الإستراتيجية المشتركة الأخرى التي تعزز التقارب الإستراتيجي والاستقرار السياسي في المنطقة[26]، كتحالــف حماية الأمن البحري والملاحة الدولية فــي البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن الــذي أعلنته المملكة، حيث يُشكِّل هذا التنســيق أحد أبرز مظاهر الدبلوماســية الدفاعية والتعاون الإســتراتيجي الناشــئ لمواجهة التهديدات غير التقليدية واضطراب سلاسل الإمداد، مما يُسهِم بفاعلية في إعادة تشكيل بنية الأمن الإقليمي وصياغة أُطُر استجابة أَمنية متوازنة لحماية المياه الإقليمية والممرات الحيوية. لا ريب أن هذا التحول يؤكد أن التكنولوجيا العســكرية التركية أضحت ركيزة إســتراتيجية في إعادة رسم التوازنات الأمنية وتوسيع شبكات الردع الإقليمي بفعل البيئة الجيوسياسية المُعقَّدة.

ثالثًا: الأثر في العلاقات المتبادلة وبنية الأمن الإقليمي

أثَّرَت الدبلوماسية الدفاعية التركية في العلاقات مع دول الخليج، كما عززت توجهات الجانبين بشأن الأمن الإقليمي، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

1. تجاوز الخلافات السياسية والأيديولوجية

إنّ «الدبلوماســية الدفاعية» وقطاع الصناعات العســكرية التركيــة أضحيا يُمثلان «الممر الآمــن» (Safe Passage) والرافعة العملية التي مكَّنَت أنقــرة والعواصم الخليجية مِن تجاوُز رواسب الخلافات الأيديولوجية والتنافس الجيوسياسي السابق (الذي أطّر مرحلة ما بعد الربيع العربي). ففي ظِلِّ تصاعُد حدة التهديدات الأمنية الوشــيكة في المنطقة، انتقلت العلاقات التركية–الخليجية من مربع «التجاذب السياسي والأيديولوجي» إلى مربع «الوظيفية الأمنية والتحوط المشــترك»، حيث فرضت الحاجة الميدانية المتبادلة نفسها عنصرًا حاسمًا لإعادة هيكلة التحالفات.
تُبيّن معطيات المقال التحليلي الصادر عن مؤسســة ســاراتوجا (Saratoga Foundation) أن الدبلوماســية الدفاعية التركية لعبت دور «المُحيِّد الأيديولوجي» في العلاقات التركية–الخليجية، إذ فرضت الأزمة الأَمنية الإقليمية ونقص الذخائر الغربية واقعًا براغماتيًّا جعل من التكنولوجيا العسكرية التركية بديلًا أمنيًّا موثوقًا به وسريع الاستجابة[27]. وقد أتاح التطور في

المنظومات الدفاعية التركية -كأنظمة الدفاع الجوي القريب (Korkut وTolga) والمسيَّرات الذكية- تجاوز رواسب التنافس السياسي السابق والانتقال بالعلاقة من مربع «الصلات المعاملاتية العابرة» إلى مربع «المأسسة الدفاعية»، التي تُوِّجَت بإبرام اتفاقية مكة للدفاع المشترك (2026م)، لتصبح الشراكة الأَمنية والتكامل الصناعي الركيزة الأساسية للهندسة الإقليمية الجديدة.

2. تعزيز الاستقلال الإستراتيجي وتنويع الشراكات

تَسُدّ تركيا فجوة حاسمة بتقديمها تكنولوجيا متقدمة «دون شروط سياسية»، على عكس المورِّدين الغربيين. وهذا يُمكّن تركيا من إقامة علاقات متينة مع دول المنطقة على أساس «الاستقلال الإستراتيجي» وتوسيع نطاق مناورتها السياسية في المنطقة[28].

وهذا يدل على أن دور تركيا بوصفها فاعلًا جديدًا في أمن الخليج ليس مجرد دور تكميلي، بل يتزايد ليصبح دورًا هيكليًّا وتحويليًّا. تُشكّل هذه العلاقة الأَمنية القائمة على الصناعات الدفاعية عنصرًا مهمًّا يُميّز دور تركيا في الخليج عن دور مزودي الأمن التقليديين. فعلى عكس الولايات المتحدة والدول الأوروبية، تتبنى تركيا نهجًا شاملًا في مبيعات الأسلحة، لا يقتصر على النشاط التجاري فحسب، بل يشمل التدريب العسكري، والمناورات المشتركة، واتفاقيات القواعد العسكرية، وحزم التعاون الأمني. وتُعَدُّ القاعدة العسكرية التركية في قطر والتعاون في الصناعات الدفاعية أبرز الأمثلة الملموسة على هذا النهج. وهذا يُعزز النظرة إلى تركيا بوصفها فاعلًا «مُكمِّلًا» و«مُوازِنًا» في أمن الخليج.

3. خلق معادلة أَمنية جديدة في الإقليم

يُمثّل حلف مكة (أو الأُطُر الأَمنية الناشئة) مؤشرًا مهمًّا على أثر الدبلوماسية الدفاعية في تحوُّل العلاقات المتبادلة التركية-الخليجية من تفاهمات ثنائية متفرقة إلى بنية أَمنية ومؤسسية إقليمية أكثر تنظيمًا وتنسيقًا مع الدول الأعضاء. وبينما يمثل هذا الحلف نقلة نوعية في العلاقات الدفاعية على الصعيد الإقليمي حيث يعزز الشراكة الدفاعية بين المملكة وتركيا، فإنه يُعَدّ استجابة استثنائية للتحولات الإقليمية، إذ يهدف إلى خلق منظومة للردع الإقليمي، والتصدي للنزعة العدوانية لإيران وإسرائيل، ومساعيهما إلى توسيع نفوذهما على حساب دول المنطقة، فضلًا عن العمل معًا على حماية الممرات المائية الحيوية، وتأمين سلاسل الإمداد، وإعادة صياغة موازين القوة لضمان استقرار النظام الإقليمي برؤية مستقلة[29].

وقد واجهت الدبلوماسية الدفاعية التركية اختبارات ميدانية حاسمة جاءت نتيجة هجمات الجماعات المسلحة، مثل الحوثيين، على الملاحة والبنية التحتية في البحر الأحمر والخليج العربي. وضعت هذه التهديدات غير المتكافئة «اتفاقية مكة للدفاع المشترك» بين تركيا والسعودية ومعهما باكستان في موقف عملياتي مباشر، إذ قُيِّمَت فاعلية الأنظمة الدفاعية والمنظومات التركية المضادة للمسيَّرات مثل «Korkut» و«Akinci». وقد أثبتت الأزمة

أن الدبلوماسية الدفاعية التركية قادرة على تقديم نموذج داعم لردع هجين ومستدام، يجمع بين التكنولوجيا الذكية وسرعة الاستجابة التشغيلية لحماية الممرات المائية الحيوية. هذا الدور عزز الإيمان لدى دول الخليج بأهمية تحويل هذه الشراكات إلى أُطر أَمنية ثابتة طويلة الأمد[30].

4. المرونة وتقليل الاعتماد على مزوّدي الأمن التقليديين

أدى ازدياد قدرة تركيا على الصناعات الدفاعية خلال العقد الماضي إلى تغيير جذري في تعاملها مع منظومة الأمن في منطقة الخليج. وقد ساهمت إستراتيجية الصناعات الدفاعية المحلية في تقليل اعتماد تركيا على المصادر الأجنبية، وفي الوقت نفسه خلقت موردًا دفاعيًّا بديلًا وموثوقًا به لدول مجلس التعاون الخليجي. وهذا يُظهِر أن الدبلوماسية الدفاعية لا تتشكل فقط من خلال الخطاب السياسي والعسكري، بل أيضًا من خلال نقل القدرات العسكرية الملموسة[31].

وتظهر أهمية أنقرة بوصفها شريكًا في ظل مرونة شروط التصدير والهيكل الحر نسبيًّا لصناعة الدفاع التركية، اللذين يجعلان -بعيدًا عن القيود السياسية ومبدأ المشروطية- تركيا شريكًا أمنيًّا جذابًا لدول الخليج. وهذا يدلّ على أن تركيا قادرة على استخدام الدبلوماسية الدفاعية بوصفها أداة توازن وتكامل في نظام متعدد الأقطاب. وفي المقابل تطورت إستراتيجية تركيا الأَمنية في منطقة الخليج لتتجاوز كونها مجرد مورد للأسلحة، لتصبح دبلوماسية دفاعية شاملة. فبحسب دونيلي (Donelli) وليفاجي (Levaggi)[32]، لم تعُد صناعة الدفاع التركية مجرد قطاع اقتصادي، بل أصبحت «مضاعف قوة» إستراتيجيًّا يمكّنها من بسط نفوذها في المنطقة.

وثمة ما يجعل العرض التركي في منطقة الخليج يتمتع بجاذبية ويُفضَّل أحيانًا على نظيره الغربي، وهو استعداده لتقديم نقلات تكنولوجية والدخول في شراكات إنتاجية تتماشى مع رؤى التنمية في المنطقة، مثل رؤية السعودية 2030 أو رؤية الإمارات 2031.

مع ذلك، وكما تشير بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) بشكل غير مباشر، فإنّ دور تركيا في أمن الخليج لا يزال يتشكل ضمن بيئة تنافسية متعددة الأقطاب. ويكشف المركز المتقدم لمجموعة «EDGE» الإماراتية في قائمة «SIPRI» لأفضل 100 شركة عن طموح دول الخليج، ليس فقط في أن تكون مُشتريةً، بل مُنتِجةً أيضًا. ويفرض هذا الوضع على تركيا علاقة معقدة بين الأمن والاقتصاد، تجمع بين ديناميكيات التعاون والمنافسة في آنٍ واحد[33].

رابعًا: تحديات التعاون الدفاعي وإشكالياته

تواجه الدبلوماسية الدفاعية التركية-الخليجية بعض التحديات، من أبرزها ما يأتي:

1. تحديات التوطين وسلاسل التوريد

الدبلوماسية الدفاعية (رغم نجاحاتها في بيع المسيَّرات والأنظمة البحرية) تصطدم بـ«محدودية القدرات الهيكلية» لتركيا مقارنة بالحاجة الأمنية الخليجية الضخمة، غير أن صعود الصناعات الدفاعية التركية المستقلة (مثل تقنيات الذكاء الصناعي، والأنظمة المضادة للمسيَّرات، والإنتاج المشترك) قد تجاوز جزئيًّا مقولة «القدرات المحدودة»، إذ أثبتت تركيا قدرتها على سدّ فجوات حقيقية في الذخائر والأنظمة الدفاعية عجزت سلاسل التوريد الغربية عن توفيرها في أثناء الأزمات الإقليمية الراهنة[34].

في المقابل، يرى كارول (Karol Wasilewski) أنه يوجد تفاوت بين الطموح الجيوسياسي التركي بتقديم مظلة ردع أمنية بديلة أو موازية للولايات المتحدة، وبين القدرات الاقتصادية والعسكرية الفعلية لأنقرة، حيث يواجه الاقتصاد التركي ضغوطًا هيكلية ومعدلات تضخُّم تحدّ من قدرتها على تمويل انتشار عسكري مستدام واسع النطاق على المدى الطويل. كما تؤكد هذه المقاربة أن المنظومات الدفاعية التركية (كالمسيَّرات ومنظومات الدفاع الجوي قصير المدى «Korkut وTolga») تُوفِّر حلولًا تكتيكية وظيفية وسريعة ضد التهديدات غير المتكافئة، لكنها لا تستطيع تعويض «المظلة الأَمنية الإستراتيجية الشاملة» والقوة الضاربة التي توفرها واشنطن (خصوصًا في الردع الإستراتيجي الثقيل وحماية خطوط الملاحة بعيدة المدى)[35].

علاوة على ما سبق، فإنَّ ثمة تحديات جوهرية، أبرزها ضمان استدامة سلاسل التوريد للمكونات الحساسة، بالإضافة إلى الاعتماد في بعض الحالات على قِطَع غيار غربية المنشأ تخضع لقيود وموافقات تصديرية قد تؤخر إتمام الصفقات الكبرى في الوقت المحدد، وذلك في وقت تسعى خلاله دول الخليج لتوطين التكنولوجيا والصناعة الدفاعية دون الاكتفاء باستيرادها.

2. التباينات الخليجية-الخليجية

تسعى تركيا لتعزيز وتوسيع قاعدتها العسكرية وعلاقاتها الإستراتيجية مع دول الخليج دون أن يؤدي تقاربها مع أحد الأطراف إلى استياء الطرف الآخر أو تجديد الاستقطابات الإقليمية[36]، لكن قد يواجه التعاون الدفاعي الجماعي بعض التحديات، الأمر الذي يعرقل تطوير أنظمة إنذار مبكر جماعية ومتكاملة، أو يضعف فرص التنسيق العميق في مجالات الدفاع الجوي والصاروخي، والمراقبة البحرية، والأمن السيبراني، وإدارة الاتصالات في أثناء الأزمات، إلى جانب الصعوبات بشأن تعزيز التكامل في سياسات المشتريات الدفاعية وتطوير القدرات الصناعية الدفاعية المحلية، الأمر الذي يضعف التدابير الجماعية لتحقيق تكامل يخدم منظومة الأمن الإقليمي، ويفرغ التعاون من غايته في بناء مركب أمني يستجيب للتقلبات الجيوسياسية.

تُشير دراسة جورجيو كافييرو (Giorgio Cafiero) إلى أنّ العواصم الخليجية تُدرِك تمامًا هذه «المحدودية التشغيلية»، ومن ثَمَّ فإنَّ إقبالها على الدبلوماسية الدفاعية التركية وإبرام اتفاقيات متقدمة (مثل «اتفاقية مكة للدفاع المشترك 2026م») يأتي في إطار «التحوط الإستراتيجي الجزئي» (Partial Hedging) وتنويع سلة الشركاء، دون قطيعة أو استبدال كامل بالمحور الغربي. ففي سياق تحليل ردود الفعل الإقليمية، يظهر التدقيق في سلوك دول الخليج الأصغر تجاه «اتفاقية مكة للدفاع المشترك» لعام 2026م تباينًا في أنماط تنفيذ «التحوط الإستراتيجي». فقد اتجهت دول مثل الكويت وقَطَر سريعًا إلى إدماج التقنيات التركية المتعلقة بالدبلوماسية الدفاعية ضِمن نُظمها الأَمنية المحلية. تمثَّل ذلك في التعاقد على أنظمة الدفاع الجوي والطائرات المسيَّرة، مثل أنظمة «Tolga» و«Korkut»، لتعويض نقص الذخائر الغربية. وفي المقابل، تبنَّت الإمارات وسلطنة عُمان إستراتيجية تحوُّط أشد حذرًا تراعي توازنات القوى الإقليمية وتتحاشى الانخراط في التكتلات الاستقطابية. ويبرز هذا الاختلاف بوضوح ظاهرة «تطبيع الشراكات الدفاعية الانفصالية» داخل مجلس التعاون الخليجي، حيث باتت الدول تفضل الاتفاقيات الأَمنية الثنائية أو الثلاثية المرنة مع أنقرة، لتشكيل شبكات ردع هجينة تكفل أمنها الوطني مع الحفاظ على المظلات الأمنية التقليدية، بدلَ الاندماج في تكتلات أمنية صلبة قد تُثير حفيظة إيران أو تُخل بشراكاتها الدفاعية الأخرى (كالشراكة مع واشنطن أو ترتيبات اتفاقيات أبراهام)[37].

3. معضلة التوازن الدولي والتحوط الإستراتيجي

تُشير الملاحظة الميدانية إلى أن العلاقات التركية-الخليجية لا تُصنَّف ضِمن أُطر «التحالف الصلب الدائم» ولا «العداء المطلق»، بل تخضع لـ«براغماتية مرنة» تتشكل حسب متغيرات البيئة الأَمنية الإقليمية وطبيعة التهديدات الوشيكة. وقد أدى تراجع الاعتماد على الضمانات الأمنية الأمريكية التقليدية واستنزاف الذخائر في الحرب الإقليمية الراهنة إلى إعادة تقييم العواصم الخليجية للدور التركي، فنُقِلَت أنقرة من مربع المنافس الإقليمي إلى مربع الشريك الأمني الضامن والمورد الموثوق به للتقنية الدفاعية[38].

مِن المرجَّح أن تُعيد الولايات المتحدة صياغة هيكلية أمنها في منطقة الخليج، إذ أثبت النموذج القائم تاريخيًّا على القواعد العسكرية الضخمة، والانتشار الأمامي للقوات، والتفوق التقليدي، أنه أكثر عرضة للمخاطر مما كان يُعتقَد سابقًا. ونتيجة لذلك، يُتوقَّع أن تتجه واشنطن نحو الاعتماد على عدد أقل من القواعد الأقل بروزًا، وتوزيع أكثر انتشارًا للقوات، وتعزيز قدرات الضربات الدقيقة والدفاع الصاروخي، وزيادة استخدام الذكاء الصناعي، مع الحفاظ في الوقت ذاته على تفوُّقها العسكري التقليدي الشامل. كما يُرجَّح أن توسّع كل من بريطانيا وفرنسا نطاق التعاون الدفاعي مع دول الخليج، بما في ذلك زيادة مبيعات الأسلحة، بما يكمّل الدور الأمني الأمريكي بدلًا من أن يحل محله.

في ظل التحول التدريجي للانخراط الأمريكي نحو آسيا، تنتهج دول الخليج سياسات «التحوط والتنويع الإستراتيجي»[39]، استعدادًا لبروز نظام أمني إقليمي جديد، مما أتاح لتركيا ملء الفراغ الدفاعي بوصفها مزوّدًا للتقنيات العسكرية المتطورة بدعم وتكامل مع معايير حلف «الناتو». غير أن هذا التحول يفرض معضلة إستراتيجية مزدوجة، فبينما يخشى الخليج صعوبة الانتقال من مجرد «التنويع» إلى بناء إطار أمني مستقل، تتردد أنقرة بين رغبتها في جني عوائد الشراكة الدفاعية وتوسيع النفوذ، وبين مخاوف الانكشاف الجيوسياسي والاضطرار إلى تقديم «ضمانات أمنية صلبة» قد تورطها في مواجهات إقليمية مباشرة ومكلفة يتجاوز حجمها حدود قدراتها الإستراتيجية[40]، ناهيك بالمخاوف الخليجية من عدم استدامة الموقف السياسي أو تغير التحالفات بناءً على التحولات السياسية الداخلية في تركيا.

4. العلاقة مع القوى الكبرى وإدارة التوازنات الإقليمية

تتقاطع الأدوار الدولية المتعددة مع التمدد الدفاعي التركي في الخليج عبر تفاعلات وتحديات إستراتيجية مركّبة، فمن ناحية العلاقة مع الولايات المتحدة، لا يُطرح الحضور العسكري والتقني التركي بديلًا للمظلة الأمنية الأمريكية، بل يعمل بوصفه «قوة ردع مكملة» وسريعة الاستجابة تُسهِم في إطار «تقاسم الأعباء» وتخفيف التكاليف الجيوسياسية على واشنطن، لا سيما أن المعدّات والمنصات الدفاعية التركية (كالمُسيَّرات والأنظمة البحرية) تُصمَّم وتُصنَّع وفق معايير حلف شمال الأطلسي (NATO)، مما يضمن سهولة التوافق والتكامل التشغيلي مع المنظومات الدفاعية الخليجية والأمريكية، ويُقلل من مخاطر الانكشاف الأمني في أثناء تركيز واشنطن على منطقة «Indo-Pacific».

ومن ناحية أخرى، يُشكّل التعاون مع تركيا خيارًا حيويًّا لدول المجلس في مواجهة التنافس التقني مع روسيا والصين، إذ يُتيح سد الفجوات التسليحية والوصول إلى نقل التكنولوجيا والتصنيع المشترك دون الوقوع تحت طائلة العقوبات الغربية الصارمة المقترنة بالصفقات الروسية (مثل قانون «CAATSA»)، ودون إثارة الحساسيات الاستخباراتية والأمنية التي تُرافق الشراكات التقنية مع بكين، مما يُعزز هامش المناورة الخليجي ويسمح بـ«التنويع الإستراتيجي» دون الانخراط في محاور استقطاب حادة.

أمّا على صعيد التوازن مع الهند وحضورها المتنامي في المحيط الهندي والبحر الأحمر، فإن الحضور البحري واللوجستي التركي (في قَطَر والصومال ومداخل البحر الأحمر) يتقاطع مع الحسابات الهندية الحريصة على أمن خطوط إمدادات الطاقة والملاحة، حيث يُوفر التنسيق التركي-الخليجي إطارًا أمنيًّا بحريًّا إقليميًّا مُكتفيًا يحد من الحاجة إلى الاستعانة الحصرية بترتيبات الأمن الخارجي، ويضمن استقرار الممرات المائية الحيوية بالمنطقة[41].

خاتمــة

رغم الاســـتدامة المرحلية للضمانات الأمنية الأمريكية بوصفها عنصر ترجيح لا غنى عنه، فإنّ التحولات الراهنـــة فرضَت إعادة مراجعة لوظائف هذه الضمانـــات وضبطها، إذ أصبح صانع القرار في دول الخليج مُطالَبًا بتبنّي مقاربة مزدوجة تدمج بين مرونة الردع ومباشرة الدبلوماسية، مع التركيز على بناء القدرات الدفاعية الذاتية وتوسيع شبكة الشراكات الإستراتيجية وتنويعها، دون الارتهان إلى مُوازِن خارجي بعينه. وفي ســـياق ذلك توســـعت العلاقـــات الأمنية التركية-الخليجية بمعظم دول الخليج، لتُتوَّج بـ«اتفاقيـــة مكة للدفاع المشترك» (2026م) بالاشتراك مع باكستان. ومن ثم أصبح الوجود العسكري والدبلوماسية الدفاعية التركية في الخليج مكوّنًا أصيلًا في الهندســـة الأمنية الإقليمية، وليســـا مجرد ظاهرة مؤقتة فرضتهـــا أزمات عابرة، كما يوجد تحوُّل في أُطُر الشـــراكة من بيع المنصات العسكرية الفردية إلى توطين التقنية، والتدريب المشترك، ومَأْسَســـة أُطُر الردع التي تُلبي احتياجات البيئة الأمنية في الإقليم والمصالح المشتركة على الجانبين.

وبينما تمتلك تركيا ميزات تفاضلية مهمة مقارنة بالشركاء الآخرين، تتمثل في موقعها الجغرافي القريب، والمرونة العالية في نقل وتوطين التكنولوجيا الدفاعية، وسجلّ موثوقيتها الميدانية الذي تشكل عبر عدة مناطق (من إفريقيا والقوقاز إلى الخليج)، يبقى توسُّـــع هذا الدور مرهونًا بقدرة أنقرة على استقرار اقتصادها الداخلي، وتعزيز الروابط الاستثمارية، وإدارة التنافس المعقد مع القوى الإقليمية والدولية الناشطة في مشهد الأمن الخليجي.

لكن على الرغم مـــن المعضلات التي تواجه الشـــراكة الدفاعيـــة التركية-الخليجية، فإنها قد تنعكـــس إيجابيًّا على الأمن الإقليمي من خلال إرســـاء توازن إستراتيجي مرن قائم على شـــبكة أَمنيـــة متكاملة، تُعزز الردع الـــذاتي لدول المنطقة وتضمـــن حماية الممـــرات المائية الحيوية (كالبحر الأحمر وباب المندب) دون إثارة محاور استقطاب حادة. وتُسهِم هذه الشراكة في تقليل الانكشاف الأمني عبر نقل وتوطين التقنيات العسكرية، مما يمنح الفاعلين الإقليميين هامشًا أوســـع للتحوط ومواجهة الأزمات العابرة للحدود بقدرات ومبادرات محلية ذاتية تُعزِّز استقرار المنطقة وتحدُّ من احتمالات الفراغ الجيوسياسي. ويتوقف هذا الافتراض على مدى قدرة نموذج «التكنولوجيا المستقلة» التركي على اســـتكمال الضمانات الأَمنية التي تقدمها القوى الكبرى التقليدية (الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وفرنسا) في المنطقة.

المراجع والمصادر

(1) Amina Mostefa Della, Turkey's Defense Diplomacy In The Maghreb Region: Implications And Challenges, Legal and Political Research, (Algeria: Algerian Scientific Journal Platform, Vol 11, N°01, June 2026م), p511.

(2) Republic of Türkiye Ministry of Foreign Affairs, Relations between Türkiye and the Gulf Cooperation Council (GCC), (2026م), accessed 1 Oct 2026م, https://bit.ly/488lTWk.

(3) إعلان العُلا هو بيان اتفاق مصالحة وإنهاء للأزمة الدبلوماسية مع دولة قَطَر، أُعلن عنه في 4 يناير 2021م ووقّع عليه قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في قمة العُلا (القمة الخليجية الحادية والأربعون) التي انعقدت بمدينة العُلا في المملكة العربية السعودية يوم 5 يناير 2021م.

(4) Ashraf Keshk, The strategic partnership between the Gulf States and Turkey, Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies, (15 Sep,2025), accessed 1 Oct 2026م, https://bit.ly/3VSSBZ7.

(5) Ismail Numan Telci, Building a Strategic Alliance in Türkiye-Gulf Relations, politics today, (17 Nov, 2025), accessed 1 Oct 2026م, https://bit.ly/4hXuqkN.

(6) Amina Mostefa Della, Turkey's Defense Diplomacy, ibid., p509.

(7) Ibid., p511.

(8) Ibid.

(9)Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Power and Interdependence, 4th ed., (Boston: Longman, 2012).

(10) Grimble, F, Assessing the wider impacts of Turkey's expanding arms industry in the Gulf Cooperation Council states, Knightsbridge Strategic Group, (5 Sep, 2024), accessed 1 Oct 2026م, https://bit.ly/4izmdn2.

(11) رمز TIV في مجالات التسليح، والدراسات العسكرية، وتجارة السلاح العالمية هو اختصار لـTrend Indicator Value (قيمة مؤشر الاتجاه). وهو نظام قياس ابتكره معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) لتقييم وحساب حجوم نقل الأسلحة وتجارة السلاح بين الدول، وهو يختلف عن القيمة المالية الفردية (بالدولار أو اليورو).

(12) Abhishek Yadav, Turkish Defence Exports to the GCC States, Manohar Parrikar Institute For Defence Studies and Analyses, (22 July, 2026م), accessed 3 Oct 2026م, https://bit.ly/4z55qOE

(13) Abdullah Erboğa, Körfez Ülkelerinin Savunma Politikaları, Türkiye Ortadoğu Çalışmaları Dergisi, (Sakarya: Sakarya Üniversitesi Ortadoğu Enstitüsü, Vol: 10, Issue: 2, 2023), Pp 15-47.

(14) Ferid Belhaj, The Mecca Joint Défense Agreement: A New Geometry of Middle Eastern Power?, Middle East Institute (MEI), (30 Sep, 2026م), accessed 5 Oct 2026م, https://bit.ly/4eOjaVJ.

(15) Burcu Ozcelik, Julie Norman, Jonathan R. Cohen and Jonathan Eyal, Recording: 7 Oct Hamas Attacks, Gaza, and the Shifting Middle East Landscape, The Royal United Services Institute for Defence and Security Studie, (6 Oct 2025), accessed 5 Oct 2026م, https://tinyurl.com/2889powh

(16) Ali Bakir, Turkey's security role in the Gulf region: exploring the case of a newcomer, Turkish Studies, (London: Taylor & Francis, Vol. 24, Issue 5,2023), Pp 809–831.

(17) Ali Bakir, Turkey's security role, Ibid, Pp 809–831.

(18) Asaf Türk, Why Do Gulf States Choose Turkish Drones? Access, the Package and Two Empty Rows, Envanter Medya, (07 Sep 2026م), Accessed 10 Oct 2026م, https://bit.ly/3W3YaUw.

(19) Batu Coşkun, A New Regionalism: Türkiye and the Gulf Cooperation Council, trends group, (28 Jun, 2024), Accessed 10 Oct 2026م, https://bit.ly/4yGGPi5

(20) Ibid.

(21) Fuad Shahbazov, How Türkiye's Defense Industry is Reshaping Gulf Alliances Amid the US-Iran War, The Saratoga Foundation, (1 Jun, 2026م), Accessed 10 Oct 2026م, https://bit.ly/4yvfC1H

(22) Grimble, F, Assessing the wider impacts of Turkey's expanding arms industry, Ibid.

(23) Hürriyet Daily News, Turkish drones enter fleets across Arab states, (31 August 2026م), Accessed 10 Oct 2026م, https://bit.ly/4zJLe4y.

(24) Abhishek Yadav, Turkish Defence Exports, Ibid.

(25) Ali Bakir, Turkey's security role, Ibid, Pp 809–831.

(26) Donelli, F., & Levaggi, A. G., Becoming a global defense exporter: Turkey's defense industry as a foreign policy tool, Journal of Balkan and Near Eastern Studies, (London: Taylor & Francis, Vol. 25, Issue 6,2023), Pp 883–901.

(27) Giorgio Cafiero, Antonino Occhiuto, Turkey and the GCC States: Between a Foe and an Ally, Gulf International Forum, (2020). Accessed 15 Oct 2026م, https://bit.ly/4idKKgg

(28) Donelli, F., & Levaggi, A. G., Becoming a global defense exporter, Ibid, Pp 883–901.

(29) Aslı Aydıntaşbaş, Turkey's search for a Middle East order, Brookings, (16 June, 2026م), accessed 14 Oct 2026م, https://bit.ly/4ibkHWV
(30) International report, Houthi attacks put Turkey's new Saudi defence pact to the test, rFi, (28 Sep 2026م), Accessed 2 Oct 2026م, https://bit.ly/4jSPXN1
(31) Grimble, F, Assessing the wider impacts of Turkey's expanding arms industry, Ibid.
(32) Donelli, F., & Levaggi, A. G., Becoming a global defense exporter, Ibid, Pp 883–901.
(33) Scarazzato, L., Tian, N., Lopes da Silva, D., Liang, X., Karim, Z., & Guiberteau Ricard, J. The SIPRI Top 100 arms-producing and military services companies, 2024. Stockholm International Peace Research Institute. (Dec 2025), accessed 13 Oct 2026م, https://bit.ly/4i7Bzh7
(34) Karol Wasilewski, Turkey and the Persian Gulf: high hopes, limited capabilities, Centre for Eastern Studies (OSW), (03 Jun, 2026م) Accessed 2 Sep 2026م, https://bit.ly/4zEiF8S
(35) Ibid.
(36) Hesham Alghannam, Internal Disparities and the Management of Gulf Rivalry: Can the GCC Transcend Its Divisions?," Carnegie Endowment for International Peace, Middle East Studies, (February 2026م), accessed 19 Aug 2026م, pp. 12–28, https://tinyurl.com/297fp88j
(37) Giorgio Cafiero, How Smaller GCC States Are Navigating the Mecca Defense Agreement, Arab Center Washington DC, (1 Oct, 2026م), accessed 1 Oct 2026م, https://bit.ly/47ASgN9
(38) Alaa Al-Din Arafat, Regional and International Powers in the Gulf Security, (New York: Palgrave Macmillan, 2020).
(39) Ali Bakir and Nayef Al-Shamari, «The art of hedging: Qatar, Saudi Arabia, and the UAE manoeuvres amid US–China great power competition,» Third World Quarterly, 46, no. 7 (2025), pp 773–794.
(40) Mohammed Barhouma, Gulf Security Paradoxes: Deterrence, Diplomacy, and the Limits of the Old Security Order, Emirates Policy Center, (2 Oct 2026م), accessed 2 Oct 2026م, https://bit.ly/48a0eNq
(41) Ali Bakir, Turkey's security role in the Gulf region, Ibid, pp 809–831.